

Distr.: Limited
4 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ١٦ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، أوه جون (جمهورية كوريا)، بناء على
مشاورات غير رسمية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٨/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٣/٢٠١٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ وإلى قراراته الأخرى المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وبلوغها مستوى
الفعالية والشفافية عبر تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في
ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الصادرة تحت
عنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١)، ويسلم بأن وجود حوكمة فعالة تمثل آراء الجميع
ومصالحهم على الصعد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي أمر بالغ الأهمية في
النهوض بالتنمية المستدامة،

* E/2014/L.30/Rev.1، المرفق الثاني.

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينص في مرفقه على أن يدعو المجلس أطرافاً منها هيئاته الفرعية إلى الإسهام حسب الاقتضاء في أعماله وذلك بما يتسق والموضوع السنوي المتفق عليه،

وإذ ينوه بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى البلدان في مجالي الحوكمة العامة والإدارة العامة،

وإذ ينوه أيضاً بالدور الأساسي الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحوكمة الإلكترونية في توفير برامج فعالة لتيسير تقديم الخدمات العامة، وإشراك المواطنين، وتبادل المعارف، ونقل الحلول المبتكرة، وبناء القدرات لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان،

وإذ يشدد على أهمية وجود إدارة عامة قوامها الشفافية والخضوع للمساءلة والكفاءة والفعالية والتقيّد بالمعايير المهنية والأخلاقية وخدمة المواطنين من أجل التنفيذ الناجح للسياسات الإنمائية الوطنية وإدارة برامج التنمية،

وإذ ينوه بالعمل الذي تقوم به لجنة خبراء الإدارة العامة في تزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمشورة في مجال السياسات والبرامج لتناول المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة في مجال التنمية،

وإذ يلاحظ تسارع وتيرة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة في هذا الصدد،

١ - يطلب إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة أن تنظر، في دوريتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة اللتين ستُعقدان تباعاً في ٢٠١٥ و ٢٠١٦، في القضايا الناشئة في مجال الإدارة العامة والمتعلقة بالمواضيع الرئيسية السنوية وبالأجزاء المعنية بتحقيق التكامل من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن توفر دعمها لوضع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢ - يدعو اللجنة إلى تحسين تفاعلها وتنسيقها مع المجلس وهيئاته الفرعية الأخرى لتناول المجالات الشاملة من خلال الأساليب التي استقر العمل بها في المجلس؛

٣ - يحيط علماً باستنتاجات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة التي أوردتها تقرير أعمال دورتها الثالثة عشرة فيما يتعلق بإحداث تحول في الإدارة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة^(٢)؛

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٤، الملحق رقم ٢٤ (E/2014/44)، الفصل الثالث، الجزء باء.

٤ - يشدد على أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وهو ما يتطلب وجود أطر مؤسسية ملائمة، وإبداء روح القيادة المهنية والأخلاقية، والتركيز على التنوع والمساواة بين الجنسين، والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والابتكار، والتحلي بالمسؤولية، وبناء قدرات القطاع العام؛

٥ - يشير إلى أن توافر القيادة السياسية والإدارية على جميع المستويات أمر أساسي لتحفيز موظفي الحكومات على أداء مهامهم بجودة فائقة وحثهم على ذلك وتشجيعهم عليه؛

٦ - يعيد التأكيد على أن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد من أسسه أتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وعلى وجود إدارة عامة تأخذ بالاعتدال المهني وتلتزم بالقيم الأخلاقية وتفي بالاحتياجات، تعززها في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٧ - يعيد أيضا تأكيد الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الذي أكد في الجمعية مجددا على أن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لبلوغ النمو الاقتصادي العادل والشامل والمطرود ولتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع^(٣)، ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنمية القدرات في مجال الحوكمة العامة وبناء المؤسسات على جميع المستويات بهدف تسريع نسق التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٨ - يعيد التأكيد كذلك على ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداما فعالا في تصميم الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الدولية والوطنية والمحلية، وفي التخطيط لهذه الخدمات وتقديمها ورصدها^(٤)؛

٩ - يشدد على أن تحديات تحقيق التنمية المستدامة في جانبها المتعلق بالحوكمة تتسم بالتعقيد المتزايد وبالدينامية في عملية صنع القرار وفي آليات التنفيذ، ويشجع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تقوم بإصلاحات من أجل هئية بيئة للابتكار واتباع نهج

(٣) الأحكام الأخرى المعنية بمشاركة المواطنين يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ٢٣ (أ) و (هـ) و (ز) من هذا القرار.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

مرنة وإحلال ثقافة التعاون والانفتاح وتبادل المعارف على اعتماد الأدوات العلمية والتكنولوجية والتحليلية من أجل الابتكار في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها داخل القطاع العام وللمحد من المخاطر العائدة على المساءلة العامة وعلى الثقة من تعقيدات الحوكمة الطاغية على الإدارة العامة؛

١٠ - يؤكد من جديد على ضرورة تنسيق أنشطة بناء القدرات على المستويات الدولي والوطني والمحلي، ويشجع كل الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها الرامية إلى التوعية بمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكراس^(٥) والوثيقة الختامية الصادرة عن المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، المعقود في بوسان بجمهورية كوريا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتوسيع نطاق استخدام تلك المبادئ لكي تركز على تحقيق الفعالية والنجاح في المعونة وتخصيص الموارد؛

١١ - يقر بما تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وأنشطة تنمية القدرات المتصلة بها من دور لا غنى عنه في محاسبة الحكومات على استخدامها للموارد وعلى أدائها في بلوغ الأهداف الإنمائية، وبهيب بالدول الأعضاء أن تولي العناية الواجبة للأهمية التي يكتسبها استقلال تلك المؤسسات في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٢ - يطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل القيام بما يلي:

(أ) معالجة الثغرات في البحوث والرصد وتنمية القدرات والتنفيذ في مجالي الحوكمة والإدارة العامة، وبالأخص مواصلة تطوير دراساتها القطرية في مجال الإدارة العامة، ومواصلة معالجة القضايا الناشئة في مجال الإدارة العامة من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحوكمة الإلكترونية والتقرير العالمي عن القطاع العام، وتوسيع نطاق أنشطة تنمية القدرات وتعميقها بهدف تزويد البلدان، وفقاً لسياقاتها واحتياجاتها الخاصة، بقدر أفضل من المساعدة على تعزيز الحوكمة القائمة على المشاركة وإشراك المواطنين، وعلى إدارة التنمية وأنشطة المساءلة العامة ومكافحة الفساد، ومنها تشجيع استقلالية المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وتعزيز قدراتها، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في مجال الإدارة العامة، والنهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الابتكارات ونقل المعارف في القطاع العام، وضبط استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وسياساتها على نحو أفضل؛

(٥) انظر مرفق الوثيقة A/63/539.

(ب) تعزيز الإدارة القادرة على إحداث تغييرات واستنباط ابتكارات في مجال الحوكمة العامة بما يحقق التنمية المستدامة من خلال مواصلة الدعوة ونقل المعارف المتعلقة بالحكم الرشيد على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي بوسائل منها يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة؛

(ج) زيادة النهوض بتنمية القدرات المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة من خلال توفير الخدمات الاستشارية والتدريب، بما يشمل التقييم الذاتي والتوعية، وإقامة المشاريع التقنية، من قبيل مكتب الأمم المتحدة لمشاريع الحوكمة؛

(د) تقديم المساعدة في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٦)، وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٧)، بشأن المسائل المتصلة بالحكومة الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية، والحوكمة المتنقلة، والبيانات الحكومية المفتوحة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) مواصلة عملها في دعم إعادة تشكيل نظم الحكم والإدارة العامة في البلدان الخارجة من النزاعات لمساعدة تلك البلدان في التعافي بسرعة وتحقيق التنمية المستدامة.

(٦) انظر الوثيقة A/C.2/59/3، المرفق.

(٧) انظر الوثيقة A/60/687.